

المستهلكة الى موانع مصطنعة تؤثر على السير الطبيعي لقوانين العرض والطلب . واضاف البيان قائلاً ان دول الاوبك مستعدون تعاوننا وثيقاً وتنسيق فيما بينها كي تحافظ على التوازن بين انتاج البترول وحاجات السوق العالمية . وهذا يعني العودة مرة اخرى الى تفضيل الاجراءات المالية والتسعيرية من جانب دول الاوبك — تحت ضغط الموقف السعودي المتصلب — على اجراءات الحد من الانتاج . في هذه الحال لا بد من اعادة نظر جذرية في الانظمة المالية والتسعيرية التي تتبعها دول الاوبك كي تصبح قادرة على القيام بالدور المطلوب منها كيدل لعمليات ضبط الانتاج مباشرة . على سبيل المثال تشجع اسعار الزيت الخام المزوجة في الوقت الحاضر الشركات على الشراء من البلدان التي لها فيها امتيازات .

هنا لا بد من اشارة سريعة الى فكرة اخرى تداولها المؤتمر بدعم غير رسمي من الكويت لانها تدعو الى اقامة نوع من التسهيلات المالية فيما بين دول الاوبك هدفها حماية اي دولة من السدول الاعضاء من الضغط الذي قد تمارسه عليها الدول المستهلكة مما من شأنه تهديد تضامن المنظمة . وشكلت هذه الفكرة بديلاً جذاباً في رأي البعض لفكرة ضبط الانتاج .

أما فيما يتعلق بمسألة تثبيت الاسعار فقد حاولت ايران بدعم قوي من الجزائر ان تدفع باتجاه اتخاذ القرارات اللازمة لتثبيتها فيما حضر استناداً الى « قيمتها الحقيقية » الا ان المملكة العربية السعودية نجحت في هزلة هذه المحاولة مما أدى الى ظهور اشارة عامة وغامضة الى هذا الموضوع في البيان الاخير للمؤتمر ، في الواقع ترتبط مسألة تثبيت اسعار النفط الان بمشكلة ما ستكون عليه هذه الاسعار في المستقبل بالقياس الى استقرار ازمة التضخم في الدول المستهلكة الرئيسية . هناك اجماع عام داخل الاوبك حول ضرورة ربط اسعار البترول بمعدل التضخم وبتبدلات اسعار العملة ان اجلاً او عاجلاً . لذلك اشار البيان الختامي الى ضرورة المحافظة على سعر البترول بربطه بمعايير موضوعية معينة تشمل من ضمن ما تشمل : اسعار البضائع المصنعة ومعديل التضخم وشروط انتقال البضائع والتكنولوجيا الى بلدان الاوبك من اجل تثبيتها . الا انه توجد

هذه القضايا بما يتفق مع وجهات نظرها على الرغم من أن التحركات المذكورة كانت تحظى بتأييد غالبية دول المؤتمر . على سبيل المثال نجحت السعودية في تعطيل الاقتراحات الداعية الى اتخاذ اجراءات سريعة . اولاً لوضع برنامج للتسيق بين دول الاوبك في عمليات خفض الانتاج من أجل المحافظة على مستوى الاسعار ، وثانياً للبدء بتطبيق ربط اسعار النفط بمستوى التضخم في المستقبل القريب من أجل المحافظة على اسعار البترول الحقيقية . وبطبيعة الحال فان مقدرة السعودية على احباط كل ذلك في وجه اقلية دول المؤتمر نابعة من كونها أكبر دولة مصدرة للنفط وصاحبة أكبر احتياطي معروف في العالم . هذا بالاضافة الى دورها الحاسم في سوق النفط الدولية اذ بإمكان المملكة رفع انتاجها او تخفيضه ضمن حدود ٣ ملايين برميل في اليوم بدون أن تتأثر بذلك البتة .

طالبت مجموعة من الدول في المؤتمر — بقيادة الجزائر والعراق وليبيا ودعم ايران ونيجيريا وفينزويلا — بالبدء فوراً بوضع برنامج منسق لضبط الانتاج من أجل دعم اسعار البترول الحالية الآخذة في التراجع بسبب الانخفاض في الطلب والزيادات التي طرأت على الانتاج . قالت البعثة الجزائرية في دفاعها من هذا الموقف ان الفائض الحالي في البترول هو فائض « مصطنع » لانه ناتج بصورة رئيسية عن سياسة متعمدة تتبعها الدول المستهلكة لتخفيف الطلب تحقيقاً لهدف مجدد هو تخفيض الاسعار . ولذلك على دول الاوبك ان تتخذ الاجراءات اللازمة لحماية مواقعها . وقد ردت السعودية على ذلك بقولها ان الفوائض المشار اليه ليس « مصطنعاً » بأي شكل من الاشكال بل هو رد فعل طبيعي من جانب السوق على الاسعار المرتفعة ، بالاضافة الى ذلك شدد رئيس البعثة السعودية ، الامير فهد بن عبد العزيز ، على المسؤوليات الدولية التي تحملها المملكة العربية السعودية ازاء تزويد العالم بالنفط . بناء على ذلك وردت الاشارة الى هذا الموضوع في بيان المؤتمر الختامي بعبارة مخففة وعامة اخذت شكل تأكيد المؤتمر استعدادها لضمان استمرار تزويد العالم بالنفط وسد حاجات اقتصاديات البلاد المتقدمة شريطة الاتجا الدول